



القرار 2792 (2025)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 9997، المعقودة في 17 أيلول/سبتمبر 2025

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراراته ذات الصلة بشأن التعاون الجاري بين العراق والكويت بشأن إعادة الممتلكات الكويتية والمحموظات الوطنية، وإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى مواطنهم ("المفقودون والممتلكات المفقودة")، وإنه يشير على وجه الخصوص إلى القرارين 2107 (2013) و 2732 (2024)، وإنه يؤكد على الطابع الإنساني لهذه الجهود،

وإنه يشير إلى اعتزامه استعراض طرائق الإبلاغ عن المفقودين والممتلكات المفقودة على النحو المبين في الفقرة 4 من منطوق القرار 2107 (2013)،

وإنه يشير إلى طلبه الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن إنشاء آلية متابعة مناسبة بحلول 31 أيار/مايو 2025 لدعم استمرارية التقدم إن تعذرت تسوية مسألة إعادة المفقودين والممتلكات المفقودة بحلول موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025،

وإنه يشدد على الأهمية الإنسانية التي يتسم بها السماح لأفراد الأسر بمعرفة مصير أقربائهم المفقودين وأماكن وجودهم، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق، والقرارات ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح بما يشمل القرار 2474 (2019)،

وإنه يعترف بمساهمة العراق في تحقيق الأمن والازدهار الإقليميين، وإنه يرحب بما يظهره العراق باستمرار من التزام بالوفاء بواجباته في مجال البحث عن المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في إطار اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإنه يشجع على ذلك،

وإنه يرحب بالتزام العراق بالمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع وإنه يعترف بخبرة العراق والكويت في مجال المفقودين وإنه يؤكد على المساهمة الدولية القيمة التي يمكن أن يقدمها كل من العراق والكويت في تبادل هذه الخبرة والتجربة في غير ذلك من سياقات ما بعد النزاع، بما يتماشى مع روح قرار مجلس الأمن 2474 (2019)، الذي يشجع على تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون في معالجة الأبعاد الإنسانية لهذه المسألة،



وإن يلاحظ الخيار (أ) من توصيات الأمين العام (على النحو الوارد في الوثيقة S/2025/320) عملاً بقرار مجلس الأمن 2732 (2024) بأن لمجلس الأمن أن يطلب تعيين ممثل رفيع المستوى باعتبار ذلك آلية مناسبة للمتابعة من أجل تشجيع الجهود المتعلقة بإعادة أو عودة المفقودين الكويتيين إلى أوطانهم وإعادة الممتلكات الكويتية،

وإن يسلط الضوء على التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي أدى إلى زيادة كبيرة في كفاءة البحث عن الأشخاص المفقودين والتعرف عليهم، **وإن يشجع** الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها معلومات أو قدرات تقنية ذات صلة، على تقديم المساعدة إلى الممثل الرفيع المستوى والأطراف المعنية، بما في ذلك من خلال توفير إمكانية الوصول والتمويل الإضافي والتدريب في جملة مجالات منها علوم الطب الشرعي، وتحليل الحمض النووي، والخرائط والصور الساتلية، ورادار اختراق الأرض، **وإن يرحب** في هذا الصدد ببناء القدرات في مجال التكنولوجيات المبتكرة وبتبادل الدروس المستفادة مثل حلقة العمل التدريبية للخبراء الفنيين وصناع القرار من العراق والكويت، التي نظمتها، في نيوقوسيا، اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص في عام 2024،

1 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعين ممثلاً رفيع المستوى يكلف بولاية تركز حصرًا على تعزيز ودعم وتيسير الجهود المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية؛

2 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز بحلول 31 آذار/مارس 2026، وكل ستة أشهر بعد ذلك، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، في هذه المعلومات المستكملة تقييمه لما يمكن أن يفضي إلى التشجيع على إحراز المزيد من التقدم، وأن يبذل مساعيه الحميدة لتعزيز الطمأنينة والثقة المتبادلة بين العراق والكويت بشأن المفقودين والممتلكات المفقودة؛

3 - **يشجع** على مواصلة بذل الجهود، بدعم من الممثل الرفيع المستوى واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال التفتيش في جميع المواقع ذات الأهمية والاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي ومن دعم الأمم المتحدة؛

4 - **يشدد** على أن مجلس الأمن سينظر في الحاجة المستمرة إلى إشراف الأمم المتحدة على المفقودين والممتلكات المفقودة في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2030، أو قبل ذلك في حال إحراز تقدم كافٍ، ويعرب في هذا الصدد عن اعتزامه استعراض الحالة في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2028 استناداً إلى الجهود المبذولة بحسن نية من جانب جميع أصحاب المصلحة وإلى تقييم الأمين العام للتقدم المحرز وتصميمه على حل هذه المسألة، **ويشير** في هذا الصدد إلى أنه إذا لم يتم تحديد مصير جميع المفقودين من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2030، فإن العراق يلتزم بمواصلة البحث عن أي مفقودين متبقين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة من خلال جميع القنوات المناسبة.